العلاقات المغربية الدولية وقضية الصحراء المغربية الولايات المتحدة نموذجا

د.فؤاد كرماس

باحث في القانون الدولي /المغرب

تقديم

منذ تسعينيات القرن العشرين، شهدت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي انعطافة كبيرة تجلت في الاهتمام الأمريكي المتعاظم بالمنطقة، وتكثيف العلاقات السياسية والاقتصادية بدولها، بعد أن كادت المنطقة تكون حكرا على السياسات والمصالح الأوروبية، وبخاصة الفرنسية، التي استفادت من تراكم العلاقات في ظل الحقبة الاستعمارية في المنطقة، وحرصت على تنميتها وصيانتها بما يؤمن لها ديمومة النفوذ والهيمنة .

ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت فاعلا يحتل الصدارة في توجيه السياسة التي تهم المنطقة، بما في ذلك ملف الصحراء، إلا أن العلاقات المغربية الأمريكية تأثرت دائما بالأوضاع التي كانت تعرفها الحياة السياسية المغربية، وبالتنافس الأمريكي الفرنسي، وموقف فرنسا من السياسة الأمريكية، لذا فمعظم المواقف التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بقية متأرجحة بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي (من وجهة نظر المغرب)، ثم هناك المتغيرات العالمية التي تؤثر على المحيط الدولي بصفة عامة.

وإذا كان الهاجس الاقتصادي هو الأكثر وضوحا في دوافع الجانب المغربي لعقد اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هناك من ذهب إلى التركيز على أن الدوافع السياسية لدى المغرب أكثر منها اقتصادية، ويأتي على رأس هذه الدوافع المراهنة على كسب موقف الولايات المتحدة الأمريكية لصالح المغرب في ملف الصحراء، لأن تدبير ملف الصحراء يظل من المشاغل الرئيسية للدبلوماسية المغربية، وهو الملف الذي شهد عدة تطورات كبيرة، حيث أن ظروف الحل تتعقد يوما بعد يوم.

وبخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الصحراء، فإن موقفها لم يتضح في أي وقت من الأوقات، لكنها خلال مرحلة الحرب الباردة كانت تعمل على أن لا يفقد المغرب جوانب قوته سواء من الناحية العسكرية أو الدبلوماسية.

وهكذا فإن الإستراتيجية الأمريكية في تعاملها مع قضية الصحراء تتمثل في استعمال هذه القضية كأداة تكتيكية للتعامل الاستراتيجي مع المنطقة المغاربية، لأن ما يهم أمريكا ليس الانتصار لشريك بقدر ما هو الانتصار لنفسها في حل يضمن الاستقرار للمنطقة.

وما يمكن الاعتقاد به هو أن قضية الصحراء لا تحظى بالأولوية لدى الدبلوماسية الأمريكية حتى يتم الحسم فيها، بل إن الدول التي لها مصالح إستراتيجية في المنطقة تتعمد أن يبقى الصراع قائما لكي لا يتم التفكير في توجهات أخرى من طرف دول المنطقة، مثل بناء الاتحاد المغرب العربي مثلا، لأن هذا الأخير مصيره مرتبط إلى حد كبير بحل مشكل الصحراء.

و تأسيسا على هذا الفهم سنعمل على بلورة الإشكالية التالية:

ما هي الدوافع و الأبعاد الإستراتيجية التي تتحكم في طبيعة المواقف الأمريكية من قضية الصحراء؟

و سنتناول الموضوع في مبحثين: المبحث الأول :المسار التاريخي لموقف الولايات الأمريكية من قضية الصحراء

المبحث الثاني :العلاقات المغربية الأمريكية والأبعاد الإستراتيجية في قضية الصحراء.

المبحث الأول – المسار التاريخي لموقف الولايات الأمريكية من قضية الصحراء

تمتد العلاقات المغربية – الأمريكية لعدة قرون مضت؛ ذلك أن المغرب كان أول دولة تعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتربطه بها علاقات صداقة منذ عام 1786.

وشهدت هذه العلاقات تطورا كبيرا منذ منتصف القرن الماضي؛ حيث سارعت الولايات المتحدة إلى دعم استقلال المغرب؛ واعتبرته ضمن لائحة الدول الصديقة في أجواء الحرب الباردة؛ كما ظلت تعتبره بلدا حليفا؛ مع وجود نظامين مواليين للاتحاد السوفييتي بالمنطقة آنذاك هما النظامين الليبي والجزائري؛

وفي عام 1975 بدأت العلاقة بالانتعاش من جديد مع الدور الهام الذي قامت به الولايات المتحدة في قضية الصحراء وجهودها في إقناع الطرف الإسباني بالتوقيع على اتفاقية مدريد التي تخلت بمقتضاها إسبانيا عن إدارة الصحراء لصالح المغرب.وفي عهد الرئيس ريغان طور مقاربة للنزاع في الصحراء باعتباره صراعا بـ "الوكالة" يدخل في إطار الحرب الباردة، صنفا جبهة البوليساريو كحليف للاتحاد السوفياتي. وعلى رغم ذلك، تميزت هذه الفترة بسلوك أميركي يقوم على الحياد الإيجابي المتمثل في دعم المغرب عسكريا من دون الوصول إلى درجة دعم الموقف السياسي المغربي المتمثل في الدعوة إلى استفتاء في منتصف الثمانينات، أو الدفاع عنه أمام المحافل الدولية.

وقد اتخذت الولايات المتحدة منذ سنة 1977 موقف الحياد في النزاع بالصحراء المغربية، رغم أنها هي التي سهلت ودعمت توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية سنة1975[183]، في محاولة منها لتفادي اندلاع الحرب بين حليفيها الرئيسيين بالمنطقة.حيث

[183] قام بالسهر على تنفيذ المساعي الأمريكية لتسهيل توقيع اتفاقيات لتفادي النزاع بين حلفائها كل من ألفريد أتيرتون ALFRED ATHETON، كاتب الدولة الملحق، والجنرال فيرنون والتيرز، ونائب

اعتبرت واشنطن حينها أن النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو لا يدخل في إطار صراع شرق–غرب، بل يعتبر جهوي. وهذا التحليل هو الذي دفع بكارتر للبقاء في موقفه الحيادي السلبي الذي سيعرف نوعا من التعديل، ابتداء من سنة 1979، وكانت السياسة الأمريكية ترتكز على المحاور التالية:

1–الاعتراف بالسلطة الإدارية للمغرب على الصحراء المغربية، ولكن ليس بالسيادة، وذلك لاعتبار مسلسل انسحاب المستعمر لم يتم بعد نظرا لعدم إعطاء الفرصة للشعب الصحراوي ليقول كلمته حول مستقبله مثلما كانت تقول الأمم المتحدة.

2–دعم حل للنزاع بالتفاوض على مستوى جهوي ودون تدخل القوى العظمى.

3–الحفاظ على علاقات جيدة مع المغرب والجزائر مع تفادي تأثير حيادها في النزاع على العلاقات الثنائية مع الدولتين.

وقامت إدارة كارتر بتطبيق "سياسة موازنات" للتوفيق بين مصالحها المتناقضة في المنطقة وذلك بالحفاظ على علاقات جيدة مع كل من الجزائر والمغرب دون انحياز لأي منهما في قضية النزاع بالصحراء المغربية.[184] وقد أدى هذا الغموض الناتج عن

مدير المخابرات CIA. هذا الأخير الذي كان وراء عدة مهام حساسة خلال المباحثات الفرنسية الفيتنامية أو خلال الزيارة السرية التي قام بها هنري كسينجر Henry Kissinger للصين سنة 1971. وقد صرح في سرية سنة 1979 بأن المهمة التي كلف بها في الصحراء الغربية لازالت حديثة حتى يتم الحديث عنها: هكذا سيقدم ملك المغرب وملك إسبانيا على أنهما بيدقين داخل اللعبة الأمريكية، وهذا ليس في صالح أحد، أنظر : Africa Newe 2/11/1979 الذي أورده:

Tony Hodges, « la stratégie américaine et le conflit du Sahara occidental », en le monde diplomatique, n° 310, 1981, p 12-13.

وحول الموضوع كذلك، أنظر:

José Ramon Diego Aguirre, « la verdad sobre la entrega del sahara » en historio 16, n° 177 , 1991 , p 12-28.

[184] Abdelkhalek berramdane, le sahara occidental enjeu maghrébin, op cit 1992, p 149.

هذه السياسة وكذا الشروط التي وضعتها واشنطن في استعمال المغرب لأسلحتها إلى خلق خلاف كبير وجاد بين الرباط وواشنطن. فالولايات المتحدة، التي حلت محل فرنسا منذ 1975 كمزود رئيسي للمغرب بالأسلحة، كانت تحاول تفادي التورط المباشر في الصحراء الغربية، لذلك، أخضعت عملية بيع معداتها العسكرية لقانون جد محدد (اتفاقية الدعم في مجال الأمن سنة 1960 وتصدير أسلحة تحت المراقبة (Arms Export Control Acts) يمنع استعمالها في الهجوم خارج الحدود المغربية المعترف بها دوليا.[185]

كان موقف أمريكا السلبي تجاه مشروعية إلحاق المغرب للصحراء المغربية يستجيب للإكراهات العامة لسياستها الخارجية وكذا ضرورة التوفيق بين مصالحها المتناقضة في المنطقة. فالولايات المتحدة لم تكن لتؤيد خرق أعراف القانون الدولي العام التي يتضمنها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، إذ أن هذا سيكون سابقة خطيرة قد تقلدها بعض الدول. وإذا حصل فقد يؤدي إلى خرق الوضع الترابي الذي أسس حول التعايش الإفريقي بعد الاستقلال وبالتالي قد يخلق نوعا من الفوضى التي قد لا تخدم المصالح الأمريكية[186].

كما أن دعم الطرح المغربي في نزاع الصحراء المغربية (مبادرة الحكم الذاتي) قد يولد أحكاما مسبقة تجاه المصالح الأمريكية، مؤثرا في العلاقات بين الولايات المتحدة

---

[185] نجد هذه الشروط في اتفاقية الدعم في مجال الموقعة بين البلدين سنة 1960 وفي القانون الأمريكي الخاص بتصدير الأسلحة، ففي غياب اتفاقية مضادة، لا يمكن استعمال الأسلحة الأمريكية إلا في الحفاظ على الأمن الداخلي أو في حالة الدفاع الشرعي هذه الشروط التي تضمنتها اتفاقية 1960 كانت مفروضة لمنع استعمال الأسلحة الأمريكية ضد إسرائيل، انظر:

John damis « les relation des Etets-Unis avec le Maroc » en Maghreb-Machrek, n° 111, 1986, p 13-14.

[186] Stephen Zunes, « The United States and regional interests en Arab Studies Quaterly. N° 4 1987, p 426

والعديد من الدول الإفريقية التي كانت تعترف بالجمهورية الصحراوية وتفتح–حسب قول بعض النواب الأمريكيين–المجال أمام تدخل الاتحاد السوفياتي في القارة الإفريقية[187]. إضافة إلى كل هذه الاعتبارات العامة، نجد أن الحياد الأمريكي في النزاع يستجيب كذلك لرغبة واشنطن في الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع المغرب، الذي يعتبر نظامه منسجما وموقعه الجيواستراتيجي متميزا، دون أن يعرقل ذلك المصالح الأمريكية المتزايدة والمهمة بالجزائر.[188]

ويعتبر حجم التجارة الأمريكية مع المغرب متواضعا بالمقارنة مع حجم تعاملاتها مع الجزائر وليبيا كمنتجين للبترول. فالولايات المتحدة كانت إلى حدود 1982، أكبر مستورد للبترول الجزائري، وقد استوردت سنة 1980 50% من الصادرات متجاوزة بذلك فرنسا التي استوردت فقط 15%. في نفس الفترة قامت الشركات الأمريكية بإبرام عقود في الجزائر بقيمة 6.000 مليون دولار تخص مجال الغاز السائل والصناعة الهيدروكاربونية. أما المغرب، فهو البلد العربي الذي تلقى أكبر إعانة أمريكية بعد مصر بين 1950 و1981[189].

هذه المعطيات أدت بالدبلوماسي الأمريكي ريشارد باركين Richard Parker إلى الإفصاح عن التناقض الحاصل في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث إن

---

[187] Stephen J. Solarz, « Arms for Morocco ? » en forffairs , vol, 58, n° 2 1980 ? p 288-290.

[188]– ميغيل هيرناندو دي لارامندي ، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن،المغرب، ص:176

[189] حصلت مصر بين سنتي 1950 و1981 على 3610 مليون دولار، والمغرب على 765 مليونا والسودان 240 مليونا أنظر:

Foreign military sales, foreign military construction sales and military assistance facts, U.S. Washington Departement of defense, 1982.

"الولايات المتحدة تتقرب من المغرب الذي لا تتوفر فيه على مصالح مادية كبرى كثير من الجزائر التي توجد بها مصالح أمريكية هامة أكثر تطورا من المتواجدة بالمغرب.[190]

ومنذ بداية التسعينيات ومع نهاية الحرب الباردة؛ أصبح للولايات المتحدة مكانة وازنة في العلاقات الدولية؛ وهو ما جعل تعزيز العلاقات معها – من المنظور البراغماتي – أمر حيويا على مختلف الواجهات بالنسبة لدولة في طور النمو كالمغرب.. لكن تراجعت الأهمية الاستراتيجية للمغرب في السياسة الأمريكية ومعها التحالفات القديمة. وهذا التحول، كان له تأثير على مجرى الاهتمام الأمريكي بقضية الصحراء. لكن أهم ما ميز موقف إدارة جورج بوش الأب في بداية التسعينيات هو احتفاظها بموقف الحياد في النزاع ودعوتها علنا إلى إيجاد حل سلمي له.

ويلاحظ هنا أنه على رغم الدور الذي لعبه المغرب في حرب الخليج بعد تدخل العراق في الكويت، وهو دور مؤيد للتحالف الدولي، واستعداده خلال هذه المرحلة للعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل لإنجاح عملية السلام (وهي خطوات مغربية تهدف في المقابل إلى التأثير على حياد الولايات المتحدة في قضية الصحراء)، فإن الولايات المتحدة أصرت على أن يظل موضوع الصحراء بين يدي الأمم المتحدة (ذكر جورج بوش في لقائه بالحسن الثاني العام 1991 أن اتخاذ القرار في شأن الصحراء تعود مسؤوليته إلى الأمم المتحدة)، وهو موقف ينطوي على أكثر من تفسير في مرحلة التسعينيات:

فمن جهة، هو يحسن صورة الولايات المتحدة ويؤكد تمسكها بالشرعية الدولية. ومن جهة أخرى يحدد سياسة الولايات المتحدة في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة، والتي تهدف من خلالها إلى المحافظة على المغرب كحليف له دور جيو– استراتيجي من دون أن يضر ذلك بمصالحها الاقتصادية في الجزائر.

[190] Richard B .Parker , north africa, regional tensions and strategie concerns, neuva york, praeger 1984 p 144.

وخلال عهدي كلينتون الأول والثاني، استمر الموقف الأمريكي المحايد الذي لا يعترف بمغربية الصحراء، لكن الذي يدافع في المقابل عن إيجاد حل سلمي للنزاع ترعاه الأمم المتحدة، ليبدأ تحول طفيف في السلوك الأمريكي في نهاية ولاية كلينتون، وذلك في ضوء احتمال انهيار المساعي الرامية إلى إيجاد حل سلمي في الصحراء، وإمكانية بروز مخاطر تهدد بتجدد العنف على نحو يعرض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة إلى الخطر ويشكل أيضا خطرا محتملا على منطقة جنوب أوربا.

وعلى رغم الدعم المغربي الواضح للولايات المتحدة الأمريكية في قضايا التعاون الثنائي خلال فترة حكم جورج دبليو بوش وخاصة الارهاب، ظل الموقف السياسي الأمريكي المبني على الحياد مستقرا، وإن كانت الولايات المتحدة قد تدخلت في ملفات أخرى مرتبطة بالمغرب مثل محاولات الوساطة في قضية جزيرة ليلى في الصراع مع إسبانيا.

وقد ظل موقف الحياد ثابتا رغم التطور المفاجئ في موقف الولايات المتحدة من النزاع في الأمم المتحدة في 9 يوليوز 2003، عبر تمرير الإدارة الأمريكية لبيان يقضي بدعم خطة بيكر الاولى لحل النزاع في الصحراء (إما استقلالية المحافظات الصحراوية ضمن إطار مملكة فيدرالية مجهولة الترسيم الحدودي، أو القبول بقرار تقسيم الصحراء)، وهو موقف أمريكي عابر عاد بعده الرئيس بوش مجددا إلى التأكيد على أن حل قضية الصحراء لن يفرض على المغرب بسبب حساسية الملف في سياسته الداخلية. موقف بوش هذا يعود في جوهره إلى استراتيجية شن الحرب على الإرهاب الدولي، إذ أن السلوك الأمريكي إزاء نزاع الصحراء ارتبط في فترة حكم جورج دابليو بوش بمسألة التعاون المغربي في محاربة الإرهاب.[191]

[191]–عبد الرحيم منار السليمي ، الولايات المتحدة الامريكية وقضية الصحراء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت 16 يونيو 2009
https://carnegieendowment.org/files/sahara.pdf

وقد حاول المغرب بدوره توظيف هذا النوع من التعاون، وذلك ببلورة خطاب يستند إلى نوع من التقاطع بين تسوية قضية الصحراء ومخاطر انتشار الجماعات الإرهابية في صحراء شمال إفريقيا. لكن هذا الخطاب ظل محدودا لكون أطراف الصراع في ملف الصحراء (المغرب والجزائر) وجدا نفسيهما متساويين من حيث درجة انخراطهما في السياسة الأمريكية لمحارب الإرهاب، لا بل مدفوعين أحيانا تحت الضغط الأمريكي إلى تبادل المعلومات حول موضوع الإرهاب وانتقال الإرهابيين، خاصة بعد الإعلان عن ميلاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وواقع الأمر أنه يمكن تحليل السياسة الأمريكية الراهنة تجاه قضية الصحراء من خلال مقارنة مواقف كل من الإدارة والكونغرس الأمريكيين. ذلك أن إدراك هذه المواقف من داخل المؤسستين يسمح لنا بقياس درجة أهمية ملف الصحراء المغربية بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

موقف الكونغرس ليس موحدا تجاه قضية الصحراء، إذ هناك مؤيدون للمغرب بنوا حججهم على العلاقات التاريخية وعلى الحرب على الإرهاب وقضية الشرق الأوسط والتطور الديمقراطي داخل المغرب.

مقابل هذا التأييد، هناك مواقف معارضة للمغرب على قاعدة مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي، وانتهاكات المغرب لحقوق الإنسان في الصحراء، فضلا عن رفض البعض استغلال المغرب لثروات الصحراء الغربية، واعتبار العلاقات التاريخية بين البلدين مجرد جزء من صفحة الماضي. بالإضافة إلى هذا التباين، هناك مواقف شبه محايدة تميل إلى النظر إلى قضية الصحراء في بعدها الإقليمي أكثر من معالجة القضية كأزمة بين جبهة البوليساريو والمغرب. ويظهر في السنوات الأخيرة

انقسام واضح في الكونغرس بين المدافعين عن الحكم الذاتي والمدافعين عن تقرير المصير.[192]

وفي خضمّ هذه التحولات؛ كان هناك عاملان دعّما إلى حد كبير العلاقات المغربية–الأمريكية؛ أولهما؛ توجه المغرب إلى تنويع الشركاء وتعزيز العلاقات مع الولايات الامريكية ، وثانيهما؛ يتعلق باهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا لعوامل اقتصادية وأخرى أمنية.

وفي الوقت الذي يسعى فيه المغرب إلى تحقيق مجموعة من المكتسبات والأهداف الاستراتيجية عبر تطوير هذه العلاقات؛ في ارتباط ذلك بتنويع شركائه الاقتصاديين وتجاوز الاحتكار الأوربي في هذا الصدد؛ وضمان الدعم الأمريكي والأممي لمقترح المغرب؛ فيما يتعلق بمشروع الحكم الذاتي في الصحراء؛ وتعزيز علاقاته مع القوى الدولية الكبرى المتحكمة في القرارات الدولية.. فإن الطرف الأمريكي يسعى بدوره عبر تمتين هذه العلاقات إلى الولوج إلى سوق مغربية تغري بإمكانياتها وفرصها الاقتصادية الواعدة؛ وتعزيز الأمن في منطقة استراتيجية؛ والاعتماد على الدور المغربي في ترسيخ الاستقرار بالمنطقة؛ علاوة على توفير مناخ إقليمي ملائم للولوج الاقتصادي إلى العمق الإفريقي عبر بوابة المغرب الذي يحظى بعلاقات تاريخية واقتصادية وسياسية مع العديد من الدول الإفريقية.

ثمة ثوابت تحدد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية إزاء قضية الصحراء؛ يمكن إجمالها في دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم ومقبول للنزاع من لدن الأطراف؛ ودعم الخيار التفاوضي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة؛ والسعي لتوفير شروط الثقة؛ إضافة إلى التأكيد على جدية وواقعية مشروع الحكم الذاتي الذي طرحه

[192]–عبد الرحيم منار السليمي ، الولايات المتحدة الامريكية وقضية الصحراء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت 16 يونيو 2009
https://carnegieendowment.org/files/sahara.pdf

المغرب لحل النزاع كإطار يلبي تطلعات ساكنة الصحراء في تدبير شؤونها الخاصة في إطار من السلم والكرامة؛ ثم دعم الجهود الرامية لمواصلة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المنطقة..

لكن في المقابل؛ يبدو أن هناك قدرا كبيرا من الالتباس في بعض مواقف أمريكا من قضية الصحراء في الآونة الأخيرة؛ وهو ما يتجسد في التوجهات السابقة لتوسيع صلاحيات المينورسو فيما يتعلق بمراقبة حقوق الإنسان؛ والدعوة إلى عودة المكون المدني لبعثة المينورسو؛ من جهة؛ مع الإبقاء على تثمين واستحسان مشروع الحكم الذاتي كحل واقعي للقضية من جهة أخرى.

فيما أسهم التقرير الذي أصدرته الخارجية الأمريكية في شهر أبريل للعام 2016 في إرباك العلاقات بين الجانبين؛ بلغت حد استدعاء السفير الأمريكي بالمغرب والتعبير عن الغضب من المعلومات والمعطيات المغلوطة التي تضمنها التقرير.. بخصوص انتهاك المغرب لحقوق الانسان ولحرية الصحافة .

وبغض النظر عما إذا كان الأمر يجسّد تحولا استراتيجيا في التوجهات الأمريكية؛ أو مجرّد مواقف تحكمها اعتبارات مرحلية مرتبطة بالانتخابات الرئاسية؛ يبدو أن دول المنطقة ومنها المغرب؛ بحاجة إلى استيعاب أكبر لمقومات اتخاذ القرار الأمريكي ومختلف الفعاليات المتحكمة فيه.. وبلورة تحالفات ومواقف تدعم سيادتها؛ ومصالحها في مواجهة البراغماتية الصارخة التي تطبع السلوك الخارجي للدول الكبرى..[193]

المبحث الثاني : العلاقات المغربية الأمريكية والأبعاد الإستراتيجية في قضية الصحراء

اولا: محددات العلاقة السياسية المغربية الأمريكية

أ-المحددات الإستراتيجية

[193]- ادريس لكريني، الثابت والمتغير في العلاقات المغربية الامريكية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 17 -يونيو,2016، https://rawabetcenter.com/archives/28379

تأتي مكانة المغرب في الإستراتيجية الأمريكية في سياق تحكمه عدة محددات و لعل رغبة أمريكا في استغلال الموقع الإستراتيجي للمغرب بصفته دولة تنتمي إلى عدة وحدات إقليمية و دولية مهمة، فالمغرب في إطاره الإقليمي يكتسي أهمية كبرى بسبب مكانته الحيوية في البحر الأبيض المتوسط وشمال افر يقيا، ولذلك فان الحديث عن العلاقات المغربية الأمريكية يطرح عدة تساؤلات فيما يخص الأهمية الإستراتيجية للمغرب في السياسة الأمريكية، وإلى أي حد يمكن اعتبار موقع المغرب كمحدد في العلاقة المغربية الأمريكية.

وفي هذا الاتجاه يعتبر المغرب كحلقة وصل لمنطقة إستراتيجية تمتد من السواحل الأطلسية حتى جبال إيران نظرا لما تشكله من أهمية قصوى بالنسبة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج لتسهيل أي تدخل سريع بالمنطقة لذلك فهو يدخل في إطار المفهوم الأمريكي الشامل للإستراتيجية. إذ أن الاهتمام الأمريكي بالمغرب هو اهتمام استراتيجي عسكري، حيث شكل المغرب نقطة انطلاق لتطويق الإتحاد السوفياتي ومحاصرة قواعد دول المحور، إضافة إلى انه يشكل حزاما أمنيا لأمريكا يستوجب السيطرة عليه.

وفي هذا السياق قد أبرم المغرب عدة اتفاقيات مع الولايات المتحدة بشأن تسهيل مرور القوات الأمريكية عبر القواعد الجوية المغربية، ومن بينها اتفاقية 1982 والاتفاق السري الفرنسي الأمريكي في 22 دجنبر 1950 الذي يخول لأمريكا إقامة قواعد عسكرية بالمغرب.

إذا يتضح من خلال ما سبق إن المغرب يأخذ في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية مكانة متقدمة وهو الخط الأمامي في الدفاع عن أمريكا، وهذا ما أكده وزير

الخارجية السابق "هنري كسنجر"الذي أكد على إن المغرب يشكل نقطة وخطا أماميا في الإستراتيجية الأمريكية اتجاه افريقيا والشرق الأوسط[194].

فإذا كان المغرب يشكل أهمية إستراتيجية في السياسة الأمريكية فانه لا يعتبر حليفا استراتيجيا كإسرائيل وتركيا وإنما فقط شريك يتمتع بجانب كبير من الثقة في السياسة الأمريكية.

وذلك ما جعل المغرب يستغل هذه المكانة التي يحظى بها لدى الولايات المتحدة لتمتين روابطه السياسية خدمة لمصالحة الوطنية.[195]

ب- المحددات السياسية

إن العلاقات المغربية الأمريكية لا تحكمها المحددات الإستراتيجية فقط وإنما تفسر بالأهمية السياسية على اعتبار أن التوجه السياسي للمغرب اتجاه القضايا الجهوية والدولية غالبا ما تقاطعت مع خيارات السياسة الخارجية الأمريكية [196].

فالأسس التي تتبني عليها السياسة الخارجية للمغرب التي تتسم بالمرونة والاعتدال والتريث في اتخاذ المواقف والقرارات وانفتاحها على المنظمات الإقليمية والدولية جعلت من المغرب محط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نظرت إليه دائما على أنه الشريك ذا التوجه المعتدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ غالبا ما كان يستشار في المبادرات والمقاربات التي يقدمها الجانب العربي من جهة والإسرائيلي والأمريكي من جهة اخرى.

---

[194]– روم لاندو "تاريخ المغرب في القرن العشرين ترجمة نيقولا زيادة دار الثقافة بيروث لبنان ط ا1 1980 ص 240

[195]– بداية محجوبة، العلاقات الأمريكية المغربية المجلة المغربية للدراسات الدولية العدد 5 – 6 سنة 2001 ص 18.

[196]بداية محجوبة، مرجع سابق

وبالتالي شكلت هذه العناصر سمات إيجابية للسياسة المغربية المعتدلة التي جعلت الولايات المتحدة تقترب منه ليس من زاوية المصالح الإستراتيجية فحسب ولكن بقيمته السياسية ودوره في الحفاظ على الأمن والاستقرار بالمنطقة، وحسب الدبلوماسي الأمريكي ROBER BARRETالدي قال ان علاقاتنا التقليدية القديمة مع المغرب وسياسته العربية هي التي ننهجها منذ الاستقلال تسمح لنا بالتنسيق والإشراف معه في المجال العسكري والسياسي في المنطقة[197]، وهذا ماسيدفع بالعلاقات بين البلدين نحو مزيد من التوطيد خصوصا في ظل التغيرات الدولية الجديدة والحراك العربي وماترتب عنه من نتائج تطرح عدة رهانات بخصوص السياسية الأمريكية بالمنطقة.

ثانيا –الأبعاد الاستراتيجية في قضية الصحراء

أ- **البعد السياسي :**

ان الاهتمام الأمريكي بالمغرب هو اهتمام استراتيجي عسكري بالمقام الأول ، فالموقع الاستراتيجي للمغرب شكل أهمية كبرى مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث استخدم الحلفاء ارض المغرب نقطة انطلاق لتطويق الاتحاد السوفييتي، وبالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، شكل المغرب حزاما امنيا لأمريكا يستوجب السيطرة عليه وعدم إعطاء الفرصة للقوات المعتدية باستغلاله واستخدامه كقواعد بحرية وجوية لهجماتهم ضد الأراضي الأمريكية[198].

تشكل قضية الصحراء إحدى أهم القضايا التي استرعت انتباه الساسة الأمريكيين، سواء تعمق الأمر بمرحلة الحرب الباردة، أو فترة ما بعد 1990 ، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وان كانت إبان الحرب الباردة تتبنى موقفا واضحا وداعما للمغرب،

---

[197]– أحمد بلحاج السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المغرب من 1987 – 1996، بحث لنيل دبلوم السلك العالي للمدرسة الوطنية الإدارة الرباط 1995 ص 23.

[198] –احمد المومني، تطورات العلاقات الثنائية المغربية الأمريكية، مجلة وجهة نظر، العدد 26 : ،الرباط، كانون الاول 2005 ،ص3

إلا أنها وفي إطار ترتيبات النظام العالمي الجديد حرصت على تبني موقف غير واضح يتماشى والأهداف التي تمليها مصالحها، وهو ما تأكد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

ففي ظل الحرب الباردة وعى الرغم من أنها فترة اتسمت بالتوازن بين القطبين السوفيتي والأمريكي، فان الولايات المتحدة استطاعت أن تحافظ على علاقاتها بالمغرب داعمتا الموقف المغربي في مطالبته بالصحراء، ومنذ بروز البوادر الأولى للنزاع حول الصحراء ، حيث برزت خلافات حادة بين الدول المغاربية خصوصا المغرب، الجزائر وموريتانيا حول مستقبل الإقليم .ولكن هذا الدعم كان مرهونا بضمان مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية والحفاظ على علاقات متوازنة مع الجزائر واسبانيا فيما يخص الصحراء، وهذا التحرك الأمريكي يعود لرغبتها بالمحافظة على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة فضلا عن خوفها من وقوع المغرب تحت النفوذ السوفيتي .لذا راهن الحسن الثاني على مساندة المعسكر الغربي له ولاسيما الولايات المتحدة في ضم الصحراء إلى المملكة المغربية وهو مطلب يتفق حوله الحكومة والملك والمعارضة ويشكل سببا من أسباب الوحدة الوطنية المغربية ويبرر داخليا التزام الملك للنهج الغربي[199]

ورغم تأييد الولايات المتحدة لجهود الأمم المتحدة لحل مشكلة الصحراء إلا أنها لم تجد ضرورة للضغط على أي طرف للتوصل لتسوية ترضي أطراف النزاع (المغرب والبوليساريو مدعومة من قبل الجزائر)ما دام الوضع لم يبلغ حد الانفجار أو التصعيد العسكري.

واستمر موقفها على هذا النحو حتى اندلاع أزمة الخليج الثانية العام 1990 ، ففرضت هذه الأزمة على الولايات المتحدة من الناحية التكتيكية التحرك بكل طاقاتها لحشد التأييد العربي ومنه المغربي الذي سارع إلى تأييد التحالف الدولي لإخراج العراق من

[199]–المصدر نفسه، ص22

الكويت، في محاولة منه للتأثير على الولايات المتحدة من اجل أن تتخذ موقفا مساندا له، إلا أنها دعمت مخطط التسوية وأصرت على إبقاء قضية الصحراء في أروقة الأمم المتحدة.

إلا أن نهاية عقد التسعينات شهد تحولا في الموقف الأمريكي تجاه مشكلة الصحراء فقد دعمت الولايات المتحدة تعيين الأمين العام للأمم المتحدة(كوفي عنان)لوزير خارجية أمريكا(جيمس بيكر)في العام 1997 ، كوسيط بين الأطراف المتنازعة لتسريع عملية الاستفتاء في الصحراء ويبدو أن هذا الموقف كان مدفوعا بسببين رئيسيين:

أولهما، المأزق الذي وصل إليه مسلسل السلام في الشرق الأوسط، لذا كانت الولايات المتحدة ترجوا من المغرب أن يلعب دورا لإحداث تقارب بين الفلسطينيين و (الاسرائليين) إما السبب الثاني، فهو رغبة أمريكا في حل المشكلة بهدف اقترابها من السوق الأفريقية عبر البوابة المغربية[200].

وعند التطرق لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصحراء بعد أحداث الحادي عشر ، فانه يفرض الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحولات التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه مجمل القضايا الدولية ومنها قضية الصحراء، نظرا لما أخذته القضية من أهمية سواء على المستوى الاستراتيجي أو كأداة تجاذب سياسي .فالموقف الأمريكي إزاء نزاع الصحراء أصبح يخضع في جوهره لاستراتيجية الحرب على الارهاب، وهو ما يجعل أية سياسة أمريكية تجاه المملكة المغربية أو إزاء نزاع الصحراء مرتبط بكيفية وكم التعاون المغربي مع أمريكا في حربها ضد الارهاب[201].

---

[200]جورج جوقي، النزاعات الحدودية العربية التداعيات عمى الأمن العربي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، العدد 10 ، القاهرة، مصر، 1997 ،ص32

[201]غسان سلامة، الدبلوماسية العربية تجاه الحرب على العراق، ضمن ندوة تحت عنوان الدبلوماسية العربية في عالم متغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الاولى 2004 ، ص 200

وما يمكن التسليم به هو أن قضية الصحراء لا تحظى بالأولوية لدى الدبلوماسية الأمريكية حتى يتم الحسم فيها، بل إن الدول التي لها مصالح إستراتيجية في المنطقة تتعمد أن يبقى الصراع قائما لكي لا يتم التفكير في توجهات أخرى من طرف دول المنطقة، مثل بناء الاتحاد المغرب العربي مثلا[202]، لأن هذا الأخير مصيره مرتبط إلى حد كبير بحل مشكل الصحراء[203].

وفي نفس السياق في العام 2013، جاءت المبادرة الامريكية حول توسيع صلاحيات البعثة الأممية في الصحراء لتشمل مراقبة وضع حقوق الإنسان في الصحراء المغربية، وهو اعتبره المغرب مسا بالسيادة الوطنية باعتباره أمر لن يقبل به المغاربة ملكا وحكومة وشعبا.

واعتبرت الحكومة المغربية آنذاك أن المبادرة الأمريكية هي مبادرة أحادية الجانب ومنحازة وتمس بالسيادة المغربية، وستكون لها انعكاسات على مسلسل المفاوضات الجارية بين المغرب والبوليساريو والجزائر. وأن المبادرة تمثل خطرا على القضية الوطنية وتعد من وجهة نظر المغاربة انتقاصا من السيادة الوطنية دون مبررات. وأنها بحسب الحكومة المغربية تعد مكافأة سياسية للبوليساريو والجزائر اللذين لم يقوما بالمطلوب منهما لتسوية النزاع المفتعل بحسب قرارات مجلس الأمن السابقة.

ب-البعد الاقتصادي:

إن الاهتمام الأمريكي الصحراء ظهر خلال مدة حكم اسبانيا للصحراء، إذ تستطيع الولايات المتحدة من خلال الصحراء السيطرة لا على المحيط الأطلسي فقط بل والبحر المتوسط وشمالي وغرب القارة الإفريقية ، فضلا عن الأهمية الاقتصادية التي تتمتع

---

[202]- عبد الهادي مزراري "معركة الاستفتاء الكبرى" المطبعة الفنية، رقم الإيداع 1999/1225، ص: 91-94.

[203]- رسالة الأمة الأربعاء 16 غشت 2006.

بها هذه المنطقة ولم تخف الولايات المتحدة اهتمامها الشديد بمعادن الصحراء، بحيث امتلكت حصة لا تقل عن % 25 من المشاريع كافة المقامة في الصحراء[204]

فالموقف الأمريكي اتجاه قضية الصحراء يستجيب للإكراهات العامة لسياستها الخارجية، وكذا ضرورة التوفيق بين مصالحها المتناقضة في المنطقة، كما أن الحياد الأمريكي يستجيب أيضا لرغبة واشنطن في الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع المغرب، دون أن يعرقل ذلك المصالح الأمريكية المتزايدة والمهمة بالجزائر الداعم الأكبر لجبهة البوليساريو.

ولعله من المفاجئ في ما يخص اتفاقية التبادل الحر الموقعة مع المغرب، من خلال موقف الولايات المتحدة الذي أعلن عنه في 17 غشت 2004، والذي يستثني إقليم الصحراء؛ المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو؛ من اتفاق التبادل الحر.

فقد اعتبر المندوب الأمريكي في التجارة الخارجية؛ آنذاك؛، "روبرت زوليك"، بصريح العبارة، أن اتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة لن يشمل الصحراء[205]، و"لن يغطي إلا التجارة والإستثمار في التراب المغربي المعترف به دوليا"، بناء على كون أن : "الولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى لا تعترف بسيادة المغرب في الصحراء الغربية، وأنه لا شيء في اتفاق التبادل الحر سيفرض على واشنطن تغيير موقفها هذا".

---

[204] سمر رحيم نعمة، العلاقات المغربية الأمريكية 1956 1991 ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – للبنات، جامعة بغداد، 2003 ، ص215 216

[205] In a letter at 22.07.2004 to Congressman Joe Pitts, Robert Zoellick, the United States Trade Representative said: "The Administration's position on Western Sahara is clear: sovereignty of Western Sahara is in dispute, and the United States fully supports the United Nations' efforts to resolve this issue. The United States and many other countries do not recognize Moroccan sovereignty over Western Sahara and have consistently urged the parties to work with the United Nations to resolve the conflict by peaceful means". http://pitts.house.gov/temporary/040719l-ustr-moroccoFTA.pdf

وهكذا يتبين، أن الهدف الذي كان المغرب ينتظره من اتفاق التبادل الحر وهو ربح المساندة الأمريكية في نزاع الصحراء، لم يؤدي الدور المأمول منه بشكل مباشر، لكنه ساهم في تغيير الموقف الأمريكي فيما بعد من الدعم المطلق لتقرير المصير إلى دعم حل سياسي توافقي.

في الخاتمة يمكن القول بما لايدع مجالا للشك ، إن الاعتراف الامريكي بمغربية الصحراء هو موقف الإدارة الامريكية، وليس قرارا صادرا عن رئيس سابق –دونالد ترامب – وفقط، حيث باتت أمريكا تعتمد رسميا في تقاريرها ووثائقها خريطة المغرب الكاملة المتضمنة للأقاليم الصحراوية . وجاء في الإعلان الذي نشرته الأمم المتحدة بصفة رسمية ضمن وثائقها أن "الولايات المتحدة تؤكد، كما أعلنت ذلك الإدارات السابقة، دعمها للمقترح المغربي للحكم الذاتي باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع حول إقليم الصحراء الغربية."

وعليه ، فإن المملكة المغربية وصلت إلى المرحلة النهائية في ملف الصحراء المغربية، وذلك على ثلاثة مستويات اساسية، الأول يتعلق بالنهضة التنموية الكبرى التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمغرب بتوجيهات من الملك محمد السادس وخاصة تأسيس مشروع ميناء الداخلة الأطلسي حيث أكد الملك محمد السادس في خطابه أنه "وانطلاقا من هذه الرؤية، ستكون الواجهة الأطلسية، بجنوب المملكة، قبالة الصحراء المغربية، واجهة بحرية للتكامل الاقتصادي، والإشعاع القاري والدولي. فإضافة إلى ميناء طنجة –المتوسط، الذي يحتل مركز الصدارة، بين موانئ إفريقيا، سيساهم ميناء الداخلة الأطلسي، في تعزيز هذا التوجه." [206]، والمستوى الثاني يتعلق بالموقف الأمريكي الإيجابي من ملف الصحراء، فالولايات المتحدة مستمرة في دعم العملية السياسية والتي تعتبر الحكم الذاتي، المقترح الأكثر جدية ومصداقية. والمستوى الثالث

[206]- موقع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بالمغرب http://www.equipement.gov.ma/AR/ تاريخ الزيارة 2021/04/30

يتعلق بالدعم الدولي المتزايد لمغربية الصحراء بتأسيس قنصليات في مدينتي الداخلة والعيون الصحراويتين المغربيتين .

لائحة المراجع بالعربية

-- روم لاندو "تاريخ المغرب في القرن العشرين ترجمة نيقولا زيادة دار الثقافة بيروت لبنان ط ا ا 1980 – ميغيل هيرناندو دي لارامندي ، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن،المغرب،

– بداية محجوبة، العلاقات الأمريكية المغربية المجلة المغربية للدراسات الدولية العدد 5 – 6 سنة 2001

–أحمد بلحاج السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المغرب من 1987 – 1996، بحث لنيل دبلوم السلك العالي للمدرسة الوطنية الإدارة الرباط 1995

–احمد المومني، تطورات العلاقات الثنائية المغربية الأمريكية، مجلة وجهة نظر، العدد 26 :،الرباط، كانون الاول 2005

¯سمر رحيم نعمة، العلاقات المغربية الأمريكية 1956 1991 ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – للبنات، جامعة بغداد، 2003 ،

–جورج جوقي، النزاعات الحدودية العربية التداعيات على الأمن العربي، المركز العربي للد راسات

.الاستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، العدد 10 ، القاهرة،مصر، 1997 ،

–غسان سلامة، الدبلوماسية العربية تجاه الحرب على العراق، ضمن ندوة تحت عنوان الدبلوماسية العربية في عالم متغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الاولى 2004 ،

– عبد الهادي مزراري "معركة الاستفتاء الكبرى" المطبعة الفنية، رقم الإيداع 1999/1225،

ادريس لكريني، الثابت والمتغير في العلاقات المغربية الامريكية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، *17 -يونيو,2016،*
https://rawabetcenter.com/archives/28379
-عبد الرحيم منار السليمي ، الولايات المتحدة الامريكية وقضية الصحراء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت 16 يونيو 2009
https://carnegieendowment.org/files/sahara.pdf
[1]- رسالة الأمة الأربعاء 16 غشت 2006.

المراجع الأجنبية:

-Tony Hodges, « la stratégie américaine et le conflit du Sahara occidental », en le monde diplomatique, n° 310, 1981, p 12-13.

-José Ramon Diego Aguirre, « la verdad sobre la entrega del sahara » en historio 16, n° 177 , 1991 ,

-Stephen Zunes, « The United States and regional interests en Arab Studies Quaterly. N° 4 1987,

Stephen J. Solarz, « Arms for Morocco ? » en forffairs , vol, 58, n° 2 1980 ?

-Foreign military sales, foreign military construction sales and military assistance facts, U.S. Washington Departement of defense, 1982.

-Richard B .Parker , north africa, regional tensions and strategie concerns, neuva york, praeger 1984